اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٥	١٤٩٠
اليورو	١٨٤٥	١٨٥٥
الجنيه الاسترليني	٢٦٨٠	٢٦٩٠
الدينار الاردني	٢٠٦٥	٢٠٧٥
الدرهم الاماراتي	٤٢٥	٤٣٥
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء

مؤتمر اقتصادي كبير بمشاركة باحثين من جامعات مختلفة

كربلاء / المدى

على مدى يومين انعقد المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء تحت شعار (التجارب التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في إدارة السياسات العراقية المستقبلية).

ترأس الجلسة الأولى الأستاذ الدكتور لطفي حميد جودة قرأت فيها ثمانية بحوث ابتدأت ببحث الدكتور جعفر طالب احمد من كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد بجامعة واسط (تنمية السياحة الدينية) التي اعتبرها واحدة من النشاطات الترويجية للإنسان وهي تشبع حاجات إنسانية وايمانية (روحية) وتعكس ثقافة المجتمع وإنها من الصناعات الرائجة ولا تحتاج إلى وسائل دعائية كبيرة كما هو الحال في أنواع السياحات الأخرى. لذلك فهي تساهم برفد الاقتصاد الوطني بالدخل الوفير الذي يحسن من مستوى دخل الفرد ويعطي فرصة عمل كثيرة للإفراد والعاطلين عن العمل سيما في مناطق كربلاء والنجف.

أما البحث الثاني فكان (إمكانية الاستفادة من تجربة بلدان جنوب شرق آسيا في بناء الاقتصاد العراقي وتنمية سوقه المالية) للأستاذين المساعدين بشير هادي عودة من قسم الاقتصاد بجامعة البصرة و زياد جواد الفيصل من قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة البصرة أيضا..وقد اتخذ الباحثان تجربة دول جنوب آسيا كمثال يمكن الاستفادة منه بعد أن استأثرت التجارب التنموية في تلك البلدان باهتمام كبير وعلى الأصعدة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ومن قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية وبالذات مؤسسات بريتون ووذز التي كانت ترى فيها مثالا اقتصاديا نموذجيا يجب الاحتذاء به بالنسبة للدول النامية من اجل الشروع بنهضتها الاقتصادية..وعدا هذا النموذج انه أغرى العديد من الباحثين العرب والأقلام الرصينة التي ظلت تطالب بتسريع الانفتاح على العالم الخارجي وعولمة الأسواق المالية على غرار النموذج الآسيوي ولان ربح الأزمة التي عصفت باقتصادات دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وبغض النظر عن مسبباتها سواء كانت أزمة ثقة أو أزمة سيولة أو أزمة سعر صرف فقد أحدثت ارتدادا بالأفكار التي كانت سائدة آنذاك ومثلت خيبة أمل كبيرة للأصوات التي كانت تنادي بإتباع خطى تلك التجارب في الانفتاح العشوائي وعولمة أسواق المال.

وكان البحث الثالث للأستاذة المساعدة غيداء صادق سلمان الأسود من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الانبار (استراتيجية المواءمة بين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية) قد تركز على مدى الفائدة من عملية الاستثمار الأجنبي في التنمية المستقبلية معتبرة إن الأولويات الإنمائية للبلدان النامية تشتمل عبر تحقيق نمو متواصل من دخل اقتصاداتها بدفع معدلات الاستثمار وتدعيم القدرات والمهارات التكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية وتوزيع عوائد النمو توزيعا عادلا بزيادة وتحسين فرص العمل،وحماية وصون البيئة الطبيعية للأجيال المقبلة موضحة إن السياق الجديد الذي يمكن أن يلعب فيه الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي من جانب الشركات دورا هاما في حفز جهود الشركات الوطنية في هذا الصدد. إلا إن أهداف هذه الشركات الوافدة تختلف عن أهداف الحكومات المضيفة وسياساتها التنموية لكون الحكومات تسعى إلى استنفار جهود التنمية الوطنية بينما تسعى الشركات الوافدة إلى تعزيز قدراتها التنافسية في سياق دولي وإلى البحث عن أسواق جديدة لنشر صادراتها. مما يتطلب البحث عن إستراتيجية مثل المواءمة بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

وقدم الدكتور حمزة الخفاجي من جامعة صلاح الدين – اربيل بحثه الموسوم (الآثار الاقتصادية للخصخصة في دول مختارة) مبتدئا بلمحة تاريخية عن تعالي الأصوات في منتصف السبعينيات وهي تدعو إلى إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، بسبب تدني الأداء الاقتصادي لبعض المشاريع الاقتصادية خاصة منها الإنتاجية..مضيفا إن هذه الدعوات كانت تدعو إلى تخلي القطاع العام عن دوره في قيادة التنمية الاقتصادية لعدم كفاءته حسب تلك الأصوات وقد ارجع البعض الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية إلى عدم كفاءة القطاع العام، وبالتالي ظهرت هذه الأزمات المتمثلة في انخفاض الأداء بشكل عام مقارنة بالدول التي شهد اقتصادها تطورا ملحوظا.

وقدم بعد ذلك بحث مشترك للدكتور احمد باهض من المعهد التقني في كربلاء والمدرس المساعد هدى الدعمي من كلية الإدارة والاقتصاد كربلاء (البطالة في العراق: الواقع والانعكاسات) وقد ركزا على اعتبار البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية غير صحية ذات أبعاد متنوعة لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء حتى اصبحت اليوم من اخطر المشكلات التي تواجه صانع القرار العراقي.. وقدما البحث بمقدمة وفرضية واشكالية البطالة مع ثلاثة فصول تناولت واقع واسباب البطالة في العراق والانعكاسات الاقتصادية للبطالة الراهنة في العراق، و الانعكاسات الاجتماعية للبطالة في العراق.

وقرأ الدكتور احمد خليل حسن الحسيني من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بابل بحثه (سياسات الإصلاح الاقتصادي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤) بين فيه ما وصل اليه الاقتصاد العراقي من تدمير طوال ثلاث وعشرين سنة إضافة إلى الاحتلال الذي أزم الوضع الاقتصادي ورسخه كوضع صعب ليدخل العراق في ازمة اقتصادية واجتماعية جديدة تفوق من حيث شمولها وحدتها الازمات التي عرفتها البلدان النامية والتي استدعت الاخذ بالاصلاحات الاقتصادية واوضح الباحث في محاوره ما تحتاجه السوق العراقية من سياسات للتحول واليات الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات الاقتصادية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤,

وجاء بحث الدكتور حسين ديكان درويش من جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد (ملامح وآفاق فلسفة التنمية الاقتصادية في الهند: دراسة تطبيقية) على اعتبار إن الهند من الأسواق الناشئة الأساسية في قارة آسيا التي بدأت فيها سياسات الاصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥ من خلال أستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يجب أن لا يقل عن (١٥) مليار دولار سنويا اللازم لتفعيل التنمية المستدامة في النموذج الهندي وتوصل الباحث إلى وجود علاقة طردية ومباشرة بين (FDI)و(GDP)وبمعامل مرونة (٤٧٪) وكذلك وجود علاقة طردية ومباشرة بين حجم الاستثمار المحلي و (GDPوبمعامل مرونة عال جدا وفعال (٩٩٪) علما ان آلية النموذج التنموي في الهند تنسجم مع طروحات المدرسة الهيكلية في التنمية الاقتصادية إذ بلغت مرونة مساهمات القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية في (63) (GDP٪، ٣٣٪، ١,٠٪) على التوالي مستنتجا تبني طروحات اعادة بناء فلسفة النموذج التنموي الهندي الذي اتجه لتفعيل متطلبات الاقتصاد التنافسي الحر عبر التبني التدريجي والمرحلي لعمليات خصخصة شركات القطاع العام وخاصة قطاع صناعة (البرامجيات، الغزل والنسيج) وتشجيع قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الاستعداد الاجتماعي الداخلي وعدم التصعيد العسكري مع باكستان (قضية كشمير الحدودية) اضافة إلى تقويم (الروبية الهندية) واعتماد مواصفات الجودة العالمية ((ISOفي المنتجات التصديرية والاستفادة من مزايا السوق الكبير وانخفاض تكلفة العمل في دالة الانتاج.

واختتمت الجلسة الصباحية ببحث للدكتور توفيق عباس عبد عون من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (مناطق التجارة الحرة العربية ودورها في تعميق التبادل التجاري بين الأقطار العربية)مركزا فيه على اهمية دور مناطق التجارة الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وحرية العمالة..مضيفا انه لا بد من توفر الشروط الموضوعية لإقامة مناطق حرة مع الدول العربية لتشابه اقتصادياتها ووجود العمالة الرخيصة إلا ان هناك خللا عميقا يمثل الانشقاق السياسي والنظرة القطرية الضيقة وعدم وضع القرارات ألمتخذة موضع التنفيذ وفقدان الإطار المؤسسي وعدم مواكبته أخر التطورات العلمية والتكنولوجية وكذلك هجرة الكفاءات العربية القادرة على تطوير بلدانها.

بحوث الجلسة المسائية

في هذه الجلسة التي ترأسها الاستاذ الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي قرأت أربعة بحوث بدأها الدكتور حاكم محسن محمد عميد كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول النمور الآسيوية ماليزيا، وكوريا الجنوبية، أنموذجا مع الإشارة إلى العراق) مؤكدا فيه ان التنمية هدف الدول المتخلفة سعيا للوصول إلى مراحل متقدمة موضحا ان الدول الاسيوية اختلفت في مستوى الوصول إلى التنمية. فالبعض منها تجاوز مرحلة التنمية واصبحت دولا تعد بالمقياس المعتدل دولا متقدمة وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل سهلت الوصول إلى هذا المستوى، ومن بين هذه الدول دول جنوب شرقي آسيا التي اطلق عليها مصطلح (النمور) للقفزات التنموية التي وصلت اليها مشيرا إلى امكانية الاستفادة من التجارب التنموية لبعض الدول باعتباره حقا مشروعا وتعبيرا عن سعة الأفق الفكري والذهني لمتخذي القرارات على رأس هذه السلطة..مادامت هذه التجارب قد حققت تقدما اقتصاديا اصبح موضع اهتمام العالم حتى اصبح يطلق عليها (النمور) واستعرض البحث تجربة (ماليزيا وكوريا الجنوبية) موضحا مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هاتين الدولتين والمقومات التي ساعدت في وصولهما إلى مستوى متقدم من التنمية وسلبيات التجربة التي لم تحكم التعامل مع الاستثمار الاجنبي مما حولها بالتالي إلى محنة آسيوية وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أما البحث الثاني فكان للدكتور كريم ضمد مشير الفتلاوي من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (التداعيات الاقتصادية واثرها في العمل الارهابي.. العراق نموذجا) مؤكدا فيه تنامي المنظمات الارهابية ويجري تنفيذ جرائمها في مختلف بلدان العالم وهي تشكل مشكلة دولية خطيرة تتطلب جهدا دوليا مشتركا للتصدي لهذه الظاهرة ومعالجة الاسباب الحقيقية في جوانبها المتعددة ومن اهمها السياسية والاقتصادية.

وقدم الدكتور مناضل عباس الجواري والدكتور مهدي سهر الجبوري من جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد بحثا مشتركا حول (تجربة جنوب شرق آسيا محاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي) متخذين الانجاز التنموي الحقيقي الذي حققته دول جنوب شرق آسيا خلال اعوام (١٩٦٥-١٩٩٥)، باعتبارها تجربة رائدة في مجال التصنيع يمكن للبلدان النامية الاستفادة منها كالعراق.

أما البحث الرابع فكان للتدريسي حيدر يونس الموسوي في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء(تقدير وتحليل دالة انتاج الصناعة التحويلية في العراق للمدة ١٩٨٨-2002)الذي خلص في بحثه إلى ما يمثله النشاط الصناعي باعتباره ركيزة في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبيان دور قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية وقياس نسب تغير مؤشرات هذا القطاع في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٢).

أما بحث (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية) فكان للدكتورين محمد جبار ورضا صاحب ابو حمد من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الكوفة وهو دراسة عينة من المصارف التجارية الاردنية موضحين فيه اهمية السيولة النقدية التي تعتبر من المواضيع المهمة في عمل المصارف التجارية وذلك للحاجة اليها في عملها اليومي وعلاقتها مع الزبائن فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم تلبية طلباتهم إلى المال بسبب انخفاض السيولة الكافية وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الادارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق اقصى الارباح.

وقدم الدكتور علاء فرحان طالب رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء و هاشم فوزي العبادي والتدريسي من جامعة الكوفة بحثهما (العلاقة التفاعلية بين ادارة المعرفة ورأس المال الفكري واهميتها في تحقيق القدرات التنافسية للمنظمة) أكدا فيه ان العلاقة التفاعلية بين ادارة المعرفة ورأس المال الفكري هي علاقة وطيدة كونهما نوعين من المنافسة المعتمدة على الفرد وعلى قوة العمليات العقلية..

تسعيرة المواد الغذائية.. هل ستخضع لضوابط معينة؟!

انعدام الرقابة أوصل مفردات البطاقة التموينية إلى سوق جميلة!

بغداد / جاسم الشامامي

يعد (سوق جميلة) الأول وربما الوحيد في العراق المخصص لتجارة الموارد الغذائية واللحوم الحمراء والبيضاء ومشتقاتها، فمخازن التجار عامرة بمتطلبات المواطن اليومية وربما اسهم هؤلاء التجار في تعزيز الامن الغذائي لابناء العراق وربما اسهمت مصانع المواد الغذائية العراقية التي اغلقت بسبب الظروف الامنية أو تعرضها للقصف الجوي الامريكي الذي سبق سقوط النظام أو تعرضها لعمليات التخريب إلى تعزيز واقع هذا السوق ومنحه صفة التفرد خاصةً بعد توقف معمل الزيوت النباتية ومعمل كربلاء لانتاج المعلبات ومعمل سكر ميسان ومعامل تعليب وتبريد اللحوم والاسماك وغيرها عن العمل ومن هنا كان لا بد من التوجه إلى منافذ الاستيراد المختلفة في محاولة من هؤلاء التجار لسد حاجة المواطن الغذائية والكسب المشروع أو (هكذا نسميه) في حين لجأ البعض منهم إلى الكسب اللا مشروع وادخل إلى العراق مواد غذائية نافذاً مفعولها وغير صالحة للاستهلاك البشري في حين تلاعب القسم الآخر بماركات المواد الغذائية موبؤة المنشأ ليضع عليها علامات مناشئ اخرى كالدجاج والبيض وغيرها خاصةً بعد الضجة والهلع التي اثارهما مرض انفلونزا الطيور في البلدان المصدرة للحوم البيض إلى العراق!! ومهما يكن فان تسعيرة اية مادة غذائية تكاد تكون موحدة في هذا السوق غير الخاضع للرقابة الصحية والتجارية (طبعاً) والذي يتمتع ببورصة مستقلة للاسعار وهذا الطرح لا ينطبق على جميع التجار من الذين يراعون ذممهم ولكن هل ستبقى اسعار سوق جميلة المعتدلة نوعاً ما كما هي حين تصل إلى المستهلك؟ وهل يعلم المواطن ان بعض تجار السوق يتاجر بمفردات البطاقة التموينية؟! وان انواعاً من الشاي الرديء تخلط مع الشاي الجيد ليباع باسعار مرتفعة؟!

ولمتابعة تطور ارتفاع اسعار المواد الغذائية توجهنا صوب سوق الشورجة (المنفذ الاول لسوق جميلة وكان الفارق بينهما بسيطاً نوعاً ما ولكن الاسعار في المحال التي تتبضع هي الأخرى من (سوق جميلة) تبدو مرتفعة بعض الشيء وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي: ونظراً لتفاوت الاسعار في محال بيع المفرد فان المواطن يلجأ مضطراً إلى سوق الشورجة للتبضع وهذا هو سر الزحام في هذا السوق الذي يجد فيه المتبضع ضالته ولكن ازاء الغش الحاصل في خلط المواد الغذائية رديئة النوعية بغيرها لغرض الحصول على الربح اللا مشروع أليس من المفروض اعادة هيكلة جهاز الرقابة التجارية ومنحه الصلاحيات القانونية لمتابعة ما يحدث في اسواقنا التجارية ومحاسبة المتلاعبين بقوتنا اليومي؟

المادة	سوق جميلة المبلغ	سوق الشورجة المبلغ	المحال المبلغ
قنينة زيت لتر واحد مختلفة المنشأ	1000 - 1250 دينار	1500 دينار	2000 دينار
سكر مستورد أو من مفردات البطاقة التموينية	42,500 كيس سعة 50 كغم 850 ديناراً سعر الكيلو الواحد	900 دينار	1000 - 1250 دينار
شاي فل (مفردات البطاقة التموينية)	1500 دينار الكيلو الواحد	حسب النوعية	حسب النوعية
شاي مستورد مختلف الانواع والمناشئ	3000 - 4500 دينار ربع كيلو - نصف كيلو - كيلو	2000 - 3500	2500 - 4500 - 6000
رز (مفردات البطاقة التموينية) ايراندي المنشأ	30,000 سعر الكيس سعة 50 كغم 600 دينار للكيلو الواحد	750 دينار	1000 - 1250 دينار
رز هندي المنشأ	850 دينار	1000 دينار	1250 - 1500 دينار
رز عنبر عراقي	55,000 دينار كيس سعة 50 كغم 1100 دينار الكيلو الواحد	1250 دينار	1500 - 1750 دينار
دهن لحم مستورد من مختلف المناشئ اضافة إلى ما تم استيراده ضمن مفردات البطاقة التموينية (مستورد ايضاً)	صفيحة سعة 5 كغم 12,000 - 14,000 دينار 900 دينار للكيلو غرام	1250 دينار الكيلو غرام	1500 دينار الكيلو غرام
معجون الطماطم مستورد من مختلف المناشئ وبمختلف الاحجام	توسان / 1250 دينار 850 غرم ايطالي / 1250 دينار 850 غرم	1500 دينار 1500	2000 دينار 2000 دينار

اليمن يفتتح مشروع الربط بشبكة عالمية للكابل البحري

صنعاء: أعلنت المؤسسة العامة للاتصالات الحكومية في اليمن اليوم استكمال جميع التجهيزات والترتيبات اللازمة لربط البلاد بمشروع شبكة فالكون العالمية للكابل البحري بتكلفة تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار.

وأفاد المدير العام للمؤسسة كمال الجبري أن المشروع الذي سيفتتح رسميا في احتفالات اليوم الوطني في ٢٢ من الشهر الجاري سيربط اليمن بقارات العالم من خلال شبكة فالكون عن طريق كابل يعد أول نظام دولي للكابل البحري يمر بالبلاد.

وأوضح أن المشروع سيمكن المستفيدين في اليمن من الحصول على خدمات اتصالات وإنترنت عالمية مباشرة لأول مرة بالإضافة إلى مساهمته في تلبية الطلب المتزايد على خدمات الموجات العريضة وتطبيقات التجارة الإلكترونية.

وتضمن المشروع إعداد محطتي ربط مباشرتين في كل من مدينتي الحديدة والغيظة.